[Journal of Al-Azhar University – Gaza (Humanities)](https://digitalcommons.aaru.edu.jo/alazhar)

Volume 23
Issue 1 *مجلة جامعة الازهرسلسلة العلوم الانسانية*

Article 10

2021

إِفَادَةُ الأَنَامِ بِحَدِيْثِ: "إنَّ اللهَ لَا يَنَامُ" (دراسة حديثية عقدية مقارنة)

أحمد عابد استاذ مساعد
جامعة الأزهر-غزة, aabed70@hotmail.com

محمد السرحي أستاذ مساعد
جامعة منيسوتا- أمريكا



إِفَادَةُ الأَنَامِ بِحَدِيْثِ: "إنَّ اللهَ لَا يَنَامُ" (دراسة حديثية عقدية مقارنة)

Cover Page Footnote

Journal of Al Azhar University–Gaza, Humanities Volume 23 No.1 June. 2021

مجلة جامعة الأزهر- غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 23، العدد 1 يونيو 2021 ص 247-270

إِفَادَةُ الأَنَامِ بِحَدِيْثِ: "إِنَّ اللهَ ﷻ لَا يَنَامُ"
(دراسة حديثية عقدية مقارنة)

Testimonies of People about the Hadith: "Allah Does Not Sleep" (A Comparative Doctrinal Hadith Study)

أحمد محمود عابد[1] محمد فوزي السرحي[2]

[1] أستاذ مساعد - جامعة الأزهر- غزة
[2] أستاذ مساعد - جامعة منيسوتا- أمريكا

aabed70@hotmail.com

تاريخ الاستلام 4/3/2021 تاريخ القبول 9/5/2021

الملخص:

يتناول هذا البحث حديث "إن الله لا ينام" من حيث السند والمتن، حيث تناولنا فيه بعض إشكاليات السند التي تمثلت في الرواية عن أصحاب البدع كالتدليس والإرجاء، ثم تناولنا بيان معاني الحديث، مبرزين ما يحتويه الحديث من القضايا العقدية مجيبةً عن التعارض بين حديث الباب وبعض الأحاديث الصحيحة الواردة في ذات الموضوع.

وقد توصلت الدراسة إلى بيان منهج أهل السنة في الرواية عن أهل البدع وفق شروط محددة مبينةً وسطية منهجهم، كما بينت الدراسة أنَّ العقيدة الصحيحة هي الدافع للعمل، وهو ما يتضمنه مفهوم الإيمان الذي يتكون من التصديق والعمل، كذلك أبرزت الدراسة أيضًا منهج أهل السنة في الجمع بين الأدلة التي ظاهرها التعارض.

الكلمات المفتاحية: لا ينام، ويخفض ويرفع، والقسط، وحجابه النور، وسبحات وجهه.

Abstract:

This research examines the chain of narrators (sanad) and the content (matan) of a hadith titled "Allah Does Not Sleep." The research addresses several issues associated with the sanad of the hadith such as deceit (tadlees) and discontinuation (irjaa). It then discusses the meanings of the hadith, highlighting the creed issues it presents and giving an answer to the

contradiction between the hadith and some other authentic hadiths about the same topic.

The study has demonstrated the moderate narration method the adherents to Sunnah use and their adherence to specific conditions when narrating from innovators. The study has shown that having the right creed is the motive for action, and this matches the concept of faith which comprises belief and action. It has also pinpointed that the method of the adherents to Sunnah is based on considering seemingly contradictory pieces of evidence.

Keywords: does not sleep, lowers and raises, the scale, His veil is light, the glory of His face

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتصف بصفات الجلال تكريمًا وتعظيمًا، المتعالي عن صفات النقص تمجيدًا وتنزيهًا، سبحانه الحي القيوم الذي لا تبلغه الأوهام، ولا تدركه الأفهام، ولا تشبهه الأنام، حي لا يموت، قيوم لا ينام، والصلاة والسلام على أعرف الناس بربه، فكان لنا بذلك سراجًا منيرًا، أرسله الله لنا بشيرًا ونذيرًا، عرَّفنا طريقَ الهداية، وبين لنا ما فيه من ثوابٍ، وحذَّرنا من طريق الغواية وما يترتب عليه من عقاب، صلى الله عليه وعلى آله والأصحاب...، وبعد.

فلا شك أنَّ شرف العلم ينبع من شرف المعلوم؛ لذا كانت معرفة الله ﷻ بأسمائه وصفاته أشرف العلوم على الإطلاق، إذ لا شرف يداني هذه المعرفة، ونظرًا لعظمها بحيث لا تتيه فيها الأفهام فيضل بذلك الأنام لم يكن لها من طريق إلا طريق الوحى المعصوم الذي بينها أكمل بيان في كتابه الكريم أو على لسان نبيه الأمين، ولفهم أي مسألة شرعية وجب جمع ما توافر من الأدلة من الكتاب والسنة دون التفريق بينهما؛ لأنَّ ذلك يساعد على فهمها؛ ولأنَّ الأدلة يفسر بعضُها بعضًا، ويعد هذا منهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع المسائل المختلفة، وهو ما يظهر جليًّا بين يدي هذا البحث الذي تدور رحاه على حديث من أحاديث الاعتقاد الذي تناول في طياته بعض صفات الله ﷻ، حيث تناولناه بالدراسة الشاملة لقضايا الإسناد والمتن، وقد جاء بحثنا على النحو الآتي:

أولاً– أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث من خلال النقاط التالية:

- إظهار تكاملية العلوم الشرعية، خاصة أننا ننتمي لتخصصين مختلفين، وهو ما أضفى على هذه التجربة لذة فريدة تمثلت في التعاون على إخراج هذا البحث بهذه الصورة، حيث تخللتها مناقشات علمية دقيقة مثلت لكلٍّ منا استفادة وإضافة جديدة.

- بيان ما تضمنه حديث الباب من قضايا عقدية تتعلق بصفات الله ﷻ وما تتضمنه هذه الصفات من أحكام علمية وعملية.

ثانيًا- أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث تحقيق الأهداف الآتية:

- بيان منهج أهل السنة في الاستدلال على قضايا العقيدة.
- إبراز ما تضمنه الحديث من معانٍ عقدية وما يترتب عليها من قضايا عملية كانت محور اهتمام العلماء دفعًا لشبهة جمود علم الاعتقاد واقتصاره على العلم دون العمل.
- إبراز مفهوم تكاملية العلوم خاصة بين علمي الحديث والعقيدة؛ وذلك من خلال دفع التعارض والإشكال الظاهري في الحديث وإبراز الفهم الصحيح له.

ثالثًا- الدراسات السابقة:

لم يقف الباحثان - حسب علمهما - على دراسة بنفس هذا العنوان وبنفس مضمونه تتكلم عن دراسة حديث «إِنَّ اللهَ لَا يَنَامُ» دراسة حديثية عقدية، إلَّا ما جاء مشروحًا في كتب شروحات السنة النبوية مثل عمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني، وفتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، وغيرهما، كذلك تناولت بعض الدراسات المعاصرة لجزء من حديث الباب بالدراسة كالبحث الموسوم بـ "الموت والنوم والعلاقة بينهما" للدكتور مسفر بن سعيد الغامدي المنشور في مجلة البحوث الإسلامية بالسعودية، العدد الخامس والستين.

رابعاً- إشكالية البحث:

يضم مفهوم الإيمان ركنين رئيسيين: التصديق والعمل، ويعد التصديق القلبي الدافع الأساسي لإتقان العمل؛ لذا لا تكاد نصوص الكتاب والسنة تخلو من التنبيه على التصديق الذي يدفع إلى العمل، وهذا خِلَافُ ما يشاع بين الناس من جمود العقيدة وصعوبتها التي اكتسبتها من امتزاجها بالفلسفة اليونانية، من هنا كانت إشكالية هذا البحث التي تتمثل في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- كيف ترجم حديث الباب مفهوم الإيمان؟
- ما منهج أهل السنة في قبول أخبار أهل البدع؟
- كيف يتعامل أهل السنة مع النصوص المتعارضة؟

خامسًا- منهج البحث:

اعتمدنا المنهج الاستقرائي الذي تمثل في الحديث عن قضايا الإسناد، والمنهج التحليلي الذي تمثل في الحديث عن قضايا المتن، والمنهج النقدي الذي تمثل في الرد على الإشكاليات المثارة حول حديث الباب.

سادسًا– خطة البحث:

وتشتمل على: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

أما المقدمة: فاشتملت على: أهمية الموضوع، وأهدافه، وإشكالية البحث، ومنهجه، وخطته.

المبحث الأول– دراسة قضايا السند: وجاء في ثلاثة مطالب: الأول: تخريج الحديث، والثاني: ترجمة رجاله، والثالث: الإجابة عن إشكالات السند.

والمبحث الثاني– دراسة قضايا المتن: وجاء في ثلاثة مطالب: الأول: بيان المراد بقوله: "إن الله لا ينام...،"، والثاني: قوله: "يخفض القسط ويرفعه...،"، والثالث: قوله: "حجابه النور...،".

والخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

المبحث الأول– دراسة قضايا السند:

المطلب الأول– تخريج الحديث:

أولًا– نص حديث الباب:

أخرج الإمام مسلم في صحيحه قال: "حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِى شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالاَ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ أَبِى عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِى مُوسَى قَالَ قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ –صلى الله عليه وسلم– بِخَمْسِ كَلِمَاتٍ فَقَالَ « إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لاَ يَنَامُ وَلاَ يَنْبَغِى لَهُ أَنْ يَنَامَ يَخْفِضُ الْقِسْطَ وَيَرْفَعُهُ يُرْفَعُ إِلَيْهِ عَمَلُ اللَّيْلِ قَبْلَ عَمَلِ النَّهَارِ وَعَمَلُ النَّهَارِ قَبْلَ عَمَلِ اللَّيْلِ حِجَابُهُ النُّورُ – وَفِى رِوَايَةِ أَبِى بَكْرٍ النَّارُ – لَوْ كَشَفَهُ لأَحْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ". (مسلم بن الحجاج، 1991، 1/261–262 حديث:292).

ثانيًا– طرق الحديث:

أكد العلماء أهمية الاستقصاء في جمع طرق الحديث لما يترتب على ذلك من فوائد، لعل أبرزها معرفة علة الحديث وفي ذلك يقول الخطيب البغدادي: "السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط" (ابن الصلاح، 1406، ص90–91)؛ وذلك لزوم الترجيح عند المعارضة أو تقوية الضعيف (ابن الصلاح، 1406، ص90)، من هنا سنستقرئ طرق الحديث آنفة الذكر مما تيسر لنا من مراجع ذات العلاقة.

1- أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده بمثله[1]، وابن ماجه في سننه بنحوه[2]، وابن أبي عاصم في السنة بنحوه[3]، وعبد الله بن أحمد في كتابه السنة بنحوه[4]، وابن خُزَيمة في كتابه التوحيد بنحوه[5]، وأبو عَوَانة الإسفراييني في مستخرجه بمثله[6]، والطبراني في المعجم الأوسط بنحوه[7]، والآجري في كتابه الشريعة بنحوه[8] **كلهم من طريق الأعمش.**

2- وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده بنحوه[9]، وأحمد بن حنبل في مسنده بنحوه ومختصراً[10]، والبزار في مسنده بنحوه[11]، والروياني في مسنده بنحوه ومختصرًا[12]، وأبو عَوَانة الإسفراييني في مستخرجه بنحوه[13] **من طريق شعبة.**

3- وأخرجه ابن خُزَيمة في كتابه التوحيد بنحوه وفيه زيادة[14]، وابن حبان في صحيحه بنحوه وفيه زيادة[15] **من طريق الْعَلَاءِ بْنِ الْمُسَيَّبِ.**

4- وأخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده بنحوه[16]، وأحمد بن حنبل في مسنده بنحوه[17]، وابن ماجه في سننه بنحوه، وفيه زيادة[18]، وأبو يعلى الموصلي في مسنده بنحوه[19]، والروياني في مسنده بنحوه[20] **من طريق الْمَسْعُودِيِّ.**

5- وأخرجه الطبراني في معجمه الأوسط بنحوه **من طريق الحسن بن عمرو**[21].

6- وأخرجه الآجري في كتابه الشريعة بنحوه[1] **من طريق سفيان الثَّوري.**

---

(1) مسند أحمد: أحمد بن حنبل (404/32) حديث (19632).
(2) سنن ابن ماجه: ابن ماجه (70/1) حديث (195).
(3) السنة: ابن أبي عاصم (272/1) حديث (614).
(4) السنة: عبد الله بن أحمد (461/2) حديث (1048).
(5) التوحيد: ابن خزيمة (47/1).
(6) مستخرج أبي عوانة: أبو عوانة الإسفراييني (127/1) حديث (379).
(7) المعجم الأوسط: الطبراني (139/6) حديث (6025).
(8) الشريعة: الآجري (1186/3) حديث (760).
(9) مسند أبي داود الطيالسي: أبو داود الطيالسي (395/1) حديث (493).
(10) مسند أحمد: أحمد بن حنبل (296/32) حديث (19530).
(11) مسند البزار: البزار (36/8) حديث (3018).
(12) مسند الروياني: الروياني (364/1) حديث (555).
(13) مستخرج أبي عوانة: أبو عوانة الإسفراييني (128/1) حديث (382).
(14) التوحيد: ابن خزيمة (46/1).
(15) صحيح ابن حبان: ابن حبان (499/1) حديث (266).
(16) مسند أبي داود الطيالسي: أبو داود الطيالسي (395/1) حديث (493).
(17) مسند أحمد: أحمد بن حنبل (357/32) حديث (19587).
(18) سنن ابن ماجه: ابن ماجه (71/1) حديث (196).
(19) مسند أبي يعلى الموصلي: أبو يعلى الموصلي (245/13) حديث (7262).
(20) مسند الروياني: الروياني (381/1) حديث (584).
(21) المعجم الأوسط: الطبراني (139/6) حديث (6025).

ستتهم عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة عن أبي موسى.

7- وأخرجه أيضًا عبدُ بنُ حُمَيد في مسنده بنحوه[2]، والآجريُّ في كتابه الشريعة بنحوه[3] **من طريق عُبَيْدِ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ الدَّيْلَمِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِي به.**

المطلب الثاني- ترجمة رجال السند:

أولاً- الصحابة: كلهم عدول ثقات لا يمكن جرحهم ولا تعديلهم[4]، فكيف بمن مدحه رسول الله باسمه قائلًا: "**اللهم اغفر لعبد الله بن قيس ذنبه، وأدخله يوم القيامة مدخلًا كريمًا**"[5]، يقصد أبو موسي الأشعري راوي حديث الباب.

اشتهر أبو موسي الأشعري ﷺ باسمه ولقبه فهو ممن "أسلم بمكة وهاجر إلى أرض الحبشة، وأول مشاهده خيبر" (ابن سعد، 1996، 16/6)، روى عن النبيّ ﷺ، وعن الخلفاء الأربعة، وغيرهم، وقد رَوَى له أصحاب الكتب السِّتة. (ابن حجر، 1415، 181/4-183) ترجمة (4916)، وابن حجر، بدون، ص318 ترجمة:3542).

ثانيًا- أبو عُبَيْدة: هو ابن عبد الله بن مسعود، مشهور بكنيته والأشهر أنَّه لا اسمَ له غيرها ويقال: اسمه عامر كوفي، **(ثقة)**، من كبار الثالثة، والرَّاجح أنَّه لا يَصح سماعُهُ من أبيه، مات (قبل المائة) بعد سنة ثمانين. (المزي، 1980، 59/34، وابن حجر، بدون، ص656 ترجمة:8231).

ثالثًا- عمرو بن مُرَّة: هو عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق الجَمَلي المرادي أبو عبد الله الكوفي الأعمى، **(ثقة عابد كان لا يدلس ورُمِيَ بالإرجاء)**، من الخامسة (ت:118هـ). (المزي، 1980، 232/22-234 ترجمة: 4448، وابن حجر، بدون، ص426 ترجمة:5112).

---

(1) الشريعة: الآجري (1083/3) حديث (659)، (1186/3) حديث (761).
(2) المنتخب من مسند عبد بن حميد: عبد بن حميد (ص191) حديث (541).
(3) الشريعة: الآجري (1084/3) حديث (660).
(4) يقول ابن حبان: "وإنما قبلنا أخبار أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ مَا رووها عن النبي وإن لم يبينوا السماع في كل ما رووا وبيقين نعلم أن أحدهم ربما سمع الخبر عن صحابي آخر ورواه عَنِ النَّبِيِّ مِنْ غير ذكر ذلك الذي سمعه منه لأنهم أجمعين كلهم أئمة سادة قادة عدول نزه الله أَقْدَارَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ عن أن يلزق بهم الوهن وفي قوله: "ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب"، أعظم الدليل على أن الصحابة كلهم عدول ليس فيهم مجروح ولا ضعيف، إذ لو كان فيهم مجروح أو ضعيف أو كان فيهم أحد غير عدل لاستثنى في قوله ﷺ وقال ألا ليبلغ فلان وفلان منكم الغائب فلما أجملهم في الذكر بالأمر بالتبليغ من بعدهم دل ذلك على أنهم كلهم عدول وكفى بمن عدله رسول الله شرفا". الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: ابن حبان، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان (161/1، 162).
(5) أخرجه البخاري في صحيحه (156/5) حديث (4323)، ومسلم في صحيحه (1943/4) حديث (2498).

رابعًا- الأعمش: هو سليمانُ بنُ مِهْرَان الأَسَدي الكاهلي أبو محمد الكوفي، **(ثقة حافظ عارف بالقراءات [بالقراءة] ورع لكنَّه يدلس)**، من الخامسة (ت: 147 أو 148هـ)، وكان مولده أول سنة إحدى وستين. (المزي، 1980، 12/77-83 ترجمة:2570، وابن حجر، بدون ص254 ترجمة: 2615).

خامسًا- أبو معاوية: هو محمد بن خازم الضرير الكوفي [لقبه فافاه]، عمي وهو صغير، **(ثقة أحفظ الناس لحديثِ الأعمش، وقد يَهِمُ في حديثِ غيرِهِ، وقد رُمِيَ بالإرجاء)**، من كبار التاسعة (ت: 195هـ)، وله اثنتان وثمانون سنة، **وصفه الدَّارقطنيُّ بالتدليس،** وهو مدلِّس من الطبقة الثَّانية من طبقات المدلسين عند الحافظ ابن حجر. (المزي، 1980، 34/304، وابن حجر، بدون ص475 ترجمة:5841، وابن حجر، 1983 ص36 ترجمة:61).

سادسًا- أبو كُرَيْب: هو محمد بن العلاء بن كُرَيْبٍ الهمداني الكوفي، مشهور بكنيته، **(ثقة حافظ)**، من العاشرة، (ت:247هـ)، وهو ابنُ سبعٍ وثمانين سنة. (المزي، 1980، 26/243-245 ترجمة:5529، وابن حجر، بدون، ص500 ترجمة:6204).

سابعًا- أبو بكر بن أبي شيبة: هو عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل الكوفي، **(ثقة حافظ صاحب تصانيف)**، من العاشرة، (ت: 235هـ). (المزي، 1980، 16/35-37 ترجمة:3526، وابن حجر، بدون ص320 ترجمة:3575).

ومما يلاحظ على ما سبق:

أولًا- يتضمن الإسنادُ السابق لطيفتين:

- أن رجاله كلهم كوفيون، وأبو موسى الأشعري بصري كوفي.
- أنَّ فيه ثلاثة تابعيين يَرْوِي بعضُهم عن بعضٍ؛ (الأعمش وعمرو بن مُرَّة وأبو عُبَيْدة).

ثانيًا- تضمن السندُ لإشكاليتين:

- التدليس وهو ما رمي به الأعمش.
- الإرجاء وهو ما رمي به أبو معاوية، وعمرو بن مرة.

من هنا سنفرد المطلب التالي لبيان موقف العلماء من إشكاليتي التدليس والإرجاء.

المطلب الثالث- إشكاليات السند:

تنحصر إشكاليات السند في مسألتين:

الأولى- ما رمي به الأعمش من التدليس:

لا يرقي تدليس الأعمش لرد حديث الباب وذلك للأسباب التالية:

أولًا- على الرغم من تدليس الأعمش، إلا أن العلماء قد اتفقوا على أنه تابعي ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع.

ثانيًا– عدَّ الحافظ ابنُ حجر الأعمش في المرتبة الثانية من طبقات المدلسين (النسائي، 1423، ص:125، وأبو زُرعة العراقي، 1995، ص:55 ترجمة:25، وابن حجر، 1983، ص:33 ترجمة:55، وابن حجر، بدون، ص:254 ترجمة:2615، والسيوطي، بدون، ص:55 ترجمة:21)، وتدليس هذه المرتبة لا يضر سواء صرَّحوا بالسماع أم لم يصرِّحوا.

ثالثًا– روى الأعمش حديث الدراسة عن شيخه عمرو بن مرة بالعنعنة، وقد صَرَّح بالسَّماع من شيخه عمرو بن مُرَّة في سبعة مواضع من صحيح البخاري كما في حديث رقم (1307، 3263، 4397، 4589، 4591، 4667، 6058)، وصرَّح أيضًا في موضعين في صحيح مسلم كما في حديث رقم (1688، 5047)، بالإضافة إلى أنَّه تَابَعَهُ كلٌّ من: العلاء بن المسيَّب، والمسعودي، وشعبة، والحسن بن عمرو، وسفيان الثَّوري كما في تخريج الحديث.

الأخرى– ما رمي به: أبو معاوية، وعمرو بن مرة من الإرجاء:

تشدد أهل الحديث في الأخذ عن أصحاب البدع، فكيف روى الإمام مسلم عن أبي معاوية وعمرو بن مرة وقد رميا ببدعة الإرجاء؟

لا شكَّ أنَّ منهج المحدثين قد اتسم بالدقة في الحكم على الرجال والرواية عنهم، لذا لم يسوِ أصحاب الحديث بين المرجئة الذين يتفاوت في الحكم عليهم بحسب مواقفهم، حيث نشأ الإرجاء حين اتخذ بعض الصحابة موقف الحياد في الفتنة السياسية التي نشبت أثر مقتل عثمان ﷺ، مرجئين أمر الطائفتين – وكلاهما من خيار الصحابة – إلى الله، لكن الفتنة اشتدت وتوسعت على الساحة الفكرية؛ لما خاض الناس في حكم مرتكب الكبيرة وكثر الغلط فيها الأمر الذي دفع أصحاب موقف الحياد من الصحابة لاتخاذ نفس الموقف؛ لأنَّ منشأ هذه المسألة الخلاف السياسي (أبو زهرة، بدون 134/1)، ومما لا شك فيه أنَّ إمساك هؤلاء الصحابة ليس مجرد حياد سلبي، بل هو موقف إيجابي شرعي يستند إلى النصوص الثابتة. (الحوالي، 1999، ص165).

وقد تطور الإرجاء على إثر ذلك الجدل؛ ليصبح أصنافًا مختلفة[1]، يتفاوت الحكم عليها بحسب معتقداتها، من هنا فرّق أصحاب الحديث في الحكم على المرجئة من حيث قبول روايتهم بين صنفين:

الأول– المرجئة الخالصة التي تطرفت في بيان حقيقة الإيمان حين قصر بعض رجالاتها مفهوم الإيمان على المعرفة القلبية فحسب، ومنهم من قصره على الإقرار اللساني فقط وهو ما أدى لتطرفهم في الأحكام المترتبة على مرتكب الكبيرة حين قرروا أن الأعمال ليست من الإيمان، وبهذا لا

(1) يقول الشهرستاني: "المرجئة أصناف أربعة: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة الجبرية، والمرجئة الخالصة". الملل والنحل: الشهرستاني (138/1).

يضر تركها حقيقة الإيمان (الشهرستاني، 1992، 138/1)، ولا يخفى فساد هذا الرأي، وبهذا قرر أصحاب الحديث أن "من اتصف بهذا الضلال فهو مجروح شديد الجرح" (صديق، 1990، ص18)، ولا تصح الرواية عنه.

والآخر– مرجئة أهل السنة من الحنفية الذين قرروا أن الإيمان تصديق القلب وإقرار اللسان دون العمل الذي عدّه جمهور أهل السنة من حقيقة الإيمان، ورغم هذا الخلاف إلا أنهم اتفقوا على أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من الإيمان، وبهذا يكون النزاع بين أهل السنة نزاع لفظي لا يترتب عليه فساد اعتقاد (ابن أبي العز الحنفي، بدون ص268)، ولم يعد أصحاب الحديث هذا الصنف من الإرجاء جرحًا، حيث أخرج الأئمة في كتبهم لعددٍ كبير من الرواة ممن اتصف بهذا الإرجاء المخالف لما عليه الجمهور. (صديق، 1990، ص18).

ومما سبق يتبين لنا أنَّ ما رُمِيَ به أبو معاوية وعمرو بن مرة من الإرجاء لا يؤثر على قبول الحديث ورده؛ لأن بدعتهم خفيفة، كما أنَّ الحديث ليس فيه دعوةٌ إلى هذه البدعة. (الذهبي، 1412، ص85).

المبحث الثاني– دراسة قضايا المتن:

سبب ورود الحديث:

أكد بعض العلماء أن سبب ورود الحديث هو التذكير والوعظ (ابن حَمْزَة الحُسَيْني، بدون، 189/1 حديث:493)، مستندين لقول أبي موسى الأشعري: "**قام فينا رسول الله بخمس كلمات**"، هذا ويبرز من قول أبي موسى الأشعري قوة تأثير النبي في السامعين، تجلى ذلك في بيان هيئته فقد "كان إذا وعظ قام" (الملا علي القاري، 2002، 165/1)، وقيام المتحدث مدعاة لجذب أنظار السامعين، كذلك ما تميز به خطابه من سلب للب سامعه، فيسهل عليه حفظه؛ لقلة كلماته التي وصفها أبو موسى بالخمس كلمات، وقد عدَّها بعضُ العلماء بأربع كلمات، حيث عدَّ قوله: "إن الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام" جملة واحدة؛ لأنَّها تتعلق بصفة واحدة وهي النوم، "ولكن عَدُّها اثنتين أقرب إلى الصَّواب؛ لأنه ليس كلُّ مَنْ انتفى عنه النَّوم ينتفي عنه استحالةُ النَّوم" (ابن عثيمين، 2008، 384/1)، والخلاف في هذه المسألة خلاف صوري؛ لذا سنقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول– قوله: "إن الله لا ينام...،":

يعد حديث "**إن الله لا ينام** ..." ترجمة لمفهوم الإيمان الذي يبنى العمل على العلم، ويقصد بالعلم هنا الاعتقاد الصحيح في صفات الله ﷻ، التي تنحصر معرفتها بإخبار الله ﷻ أو

أخبار رسوله عنها، هذا وقد قسم أهل السنة الصفات الإلهية من عدة حيثيات(1)، منها: الصفات الثبوتية ويقصد بها: صفات المدح والكمال، كالحي والقيوم، وصفات سلبية ويقصد بها: صفات النقص كالنوم، الذي جاء نفيه في حديث الباب.

ولا شكَّ أن قوله: "**إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام**" من أنواع السنة المؤكدة لما جاء في القرآن، حيث يقول ﷻ: ﴿**لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ**﴾[البقرة:255]، "والنوم انغمار وغلبة على العقل يسقط به الإحساس" (النووي، 1392، 13/3)، فهو "حالة طبيعية تتعطل معها القوى" (الجرجاني، 1985، ص:318)، لتجدد به ما قد فقدته من قوتها بعد تعب ونصب؛ فالنوم صفة نقص في الإنسان، وهو ما أكده الشارع الحكيم حين رفع التكليف عن النائم(2)؛ لنقص إدراكه الذي يمنعه عن القيام بأمره، قال الجرجاني: "النوم والموت من جنس واحد؛ لأن الموت هو الانقطاع الكلي، والنوم هو الانقطاع الناقص". (الجرجاني، 1985، ص:312-313).

لقد نزه اللهُ نفسَهُ عن كلِّ انقطاعٍ عن خلقه، فهو المربي لهم والقائم على تدبير شئونهم؛ لكمال حياته "فصفة الحياة الباقية مختصة به ﷻ" (ابن أبي العز الدمشقي، بدون 89/1-90)، لذا حصرها في نفسه قائلًا": ﴿**اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ**﴾[البقرة: 255]، ثم أردف هذا الحصر نفي ما في المخلوق من صفة الانقطاع عن نفسه قائلًا: ﴿**لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ**﴾[البقرة: 255]، والسنة هي ابتداء النعاس، ولما لم يلزم من عدمها عدم النوم نفي الباري كل من السنة والنوم بحرف النفي (لا) تنصيصًا على شمول النفي لكل منهما (الكفوي، 1998، ص499)، وقد نفى النبي ﷺ النوم عن الباري بقوله: "**إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام**"، حيث نفي في الجملة الأولى صدور النوم عنه، ولما لم يلزم من عدم الصدور استحالته ذكر الجملة الثانية التي تدل على استحالة النوم على الله ﷻ (السندي، بدون، 85/1)؛ وبهذا نلاحظ موافقة المنهج النبوي للمنهج القرآني في تنزيه الباري ﷻ عن النوم الذي يعد من الصفات السلبية التي يتضمن نفيها إثبات كمال ضدها وهو كمال حياة الباري، والإيمان بذلك يعزز لدى العبد مبدأ مراقبة العبد لربه فيدفعه ذلك لإخلاص عمله، يؤكد ذلك ما جاء في الكلمتين الثالثة والرابعة من الحديث وهو ما سنتكلم عنه في المطلب الآتي.

---

(1) قسم أهل السنة والجماعة الصفات الإلهية إلى ثلاثة حيثيات: أولًا: من حيث إثباتها ونفيها كما جاء في حديث الباب، ثانيًا: من حيث تعلقها بذات الله وأفعاله، ثالثًا: من حيث ثبوتها وأدلتها. انظر: التبيان شرح أركان الإيمان: سعد عاشور (ص:126).

(2) أخرجه النسائي في سننه (156/6) حديث (3432)، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (659/1) حديث (3514).

المطلب الثاني– قوله: "يخفض القسط ويرفعه...،":

نزه النبي ﷺ الباري ﷻ عن النوم الذي يعد من الصفات السلبية، التي يتضمن نفيها إثبات كمال ضدها، ثم أردف ذلك إثبات بعض الصفات الفعلية كالرفع والخفض والعلو في جملتين تامتين قائلًا: "**يخفض القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل**"، وهو ما سنتناوله من خلال الآتي:

المقصد الأول– قوله: "يخفض القسط ويرفعه":

قوله: "يخفض...، ويرفع": الخفض ضد الارتفاع، والله هو الخافض الذي يخفض من استحق الخفض من أعدائه خفضًا حسيًّا كخفض المنافقين في النار، حيث جعلهم تحت الكافرين فيها، ومعنويًا مثل خفضه لمنزلة الكافرين في الدنيا على أتباع عيسى بن مريم (إبراهيم بن محمد، 1974، 41/40، والشعراوي، بدون، ص10)، (الشنقيطي، بدون، الدرس رقم7، https://audio.islamweb.net). قال ﷻ: ﴿**وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**﴾[آل عمران: 55].

والرافع هو الله "الذي يرفع من استحق الرفع من أوليائه" رفعًا حسيًّا كرفعه الأعمال الصالحة (إبراهيم بن محمد، 1974، 41/40) قال ﷻ: ﴿**إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ**﴾[فاطر:10]، وكرفعه لإدريس عليه السلام قال: ﴿**وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا**﴾[مريم:57]، ورفعًا معنويًا كرفعه بعض الناس درجات فوق بعض قال ﷻ: ﴿**يَرْفَعْ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ**﴾[المجادلة:11].

وتعد صفتا الخفض والرفع من الصفات الفعلية التي ترجع إلى أفعاله ﷻ، والتي اشتق منها اسمان من أسمائه ﷻ وهما الخافض الرافع، هذا ولم ترد تلك التسمية في القرآن (التميمي، 1999، ص31)، لكنها جاءت في حديث النبي: "**إنَّ لله ﷻ تسعة وتسعين اسمًا...، (منها) الخافض الرافع**" (الترمذي، 1975، 486/5)، ويعد هذان الاسمان من أسماء الله الحسنى المزدوجة، وهي الأسماء التي تلازم قرينها كالنافع الضار والقابض الباسط قال ﷻ: ﴿**وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ**﴾[البقرة:245]، "ولا ينبغي أن يُثنى على الله بها إلا كل واحد مع الآخر" (السعدي، 1421، ص21)؛ "لأنَّ الكمال في اقتران كلِّ اسمٍ من هذه بما يقابله؛ لأنه يراد به أنه المنفرد بالربوبية وتدبير الخلق والتصرف فيهم عطاءً ومنعًا ونفعًا وضرًا وعفوًا وانتقامًا، وأما أن يثنى عليه بمجرد المنع والانتقام والإضرار فلا يسوغ، فهذه الأسماء المزدوجة تجري الأسماء منها مجرى الاسم الواحد الذي يمتنع فصل بعض حروفه عن بعض، فهي وإن تعددت جارية مجرى الاسم الواحد؛ ولذلك لم تجيء

مفردة، ولم تطلق عليه إلا مقترنة فاعلمه فلو قلت: يا مذل يا ضار يا مانع وأخبرت بذلك لم تكن مثنيًا عليه ولا حامدًا له حتى تذكر مقابلها". (ابن قيم الجوزية، 1425، 1/294-295).

قوله: "**القسط**": اختلف العلماء في معنى القسط على قولين:

الأول– القسط بمعنى الرزق: قال النووي: "وقيل: المراد بالقسط الرزق الذي هو قسط كل مخلوق يخفضه فيقتره ويرفعه فيوسعه" (النووي، 1392، 13/3، والسيوطي، 1996، 225/1)، قال ﷻ: ﴿**اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ**﴾[العنكبوت:62].

الثاني– القسط بمعنى الميزان: اختلف أصحاب هذا الرأي على قولين:

الأول– الميزان هو العدل: "قال ابن قتيبة: القسط الميزان، وسمي قسطًا؛ لأن القسط العدل، وبالميزان يقع العدل" (النووي، 1392، 13/3، والسيوطي، 1996، 225/1)، ويعد أصحاب هذا الرأي الميزان مجاز وتصوير لعدل الله منكرين حمل الميزان على المعنى الحقيقي له، والمعنى: أن الله يخفض ويرفع ميزان أعمال العباد المرتفعة إليه وأرزاقهم النازلة من عنده، كما يرفع الوزان يده ويخفضها عند الوزن، فهو تمثيل وتصوير لما يقدر الله ﷻ وينزل". (السندي، بدون 85/1).

الثاني– الميزان غير العدل: حمل أصحاب هذا الرأي الميزان على المعنى الحسي لا المعنوي، مخالفين بذلك أصحاب القول الأول، قال ابن تيمية: "الميزان هو ما يوزن به الأعمال وهو غير العدل". (ابن تيمية، 2005، 302/4).

والراجح في مفهوم القسط هو الرأي الثاني الذي حمل القسط على الميزان؛ "لأنه الأنسب بما قبله، كأنه قيل: كيف كان يجوز عليه النوم وهو الذي يتصرف أبدًا في ملكه بميزانِ العَدْل" (السندي، بدون 85/1)؛ ولمجيئه صريحًا كما في صحيح البخاري من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: "**وَبِيَدِهِ المِيزَانُ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ**"[1].

والراجح في مفهوم الميزان هو الرأي الثاني لموافقته أدلة "**الكتاب والسنة**...، منها: قوله:﴿**وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ**﴾[الأنبياء:47]...، وفي الترمذي وغيره حديث البطاقة في الرجل الذي يؤتى به "فَيَنْشُرُ عَلَيْهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ سِجِلًّا كُلُّ سِجِلٍّ مِثْلُ مَدِّ الْبَصَرِ ثُمَّ يَقُولُ أَتُنْكِرُ مِنْ هَذَا شَيْئًا...، فَيَقُولُ لَا يَا رَبِّ ...، فَتَخْرُجُ بِطَاقَةٌ فِيهَا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ...، قَالَ فَتُوضَعُ السِّجِلَّاتُ فِي كَفَّةٍ وَالْبِطَاقَةُ فِي كَفَّةٍ فَطَاشَتْ السِّجِلَّاتُ وَثَقُلَتْ الْبِطَاقَةُ"[2]،

(1) أخرجه البخاري في صحيحه (73/6) حديث (4684).
(2) أخرجه الترمذي في سننه (24/5) حديث (2639)، وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته (1345/2) حديث (8095).

وهذا وأمثاله مما يبين أنَّ الأعمال توزن بموازين تبين بها رجحان الحسنات على السيئات، وبالعكس". (ابن تيمية، 2005، 302/4).

المقصد الثاني- قوله: "يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل":

تدور هذه الكلمة حول رفع أعمال العباد إلى الله، وقد وردت هذه المسألة في عدة أحاديث تعارضت في وقت رفع الأعمال منها:

حديث رفع الأعمال اليومية: تعارض حديث الباب مع الرواية الثانية التي أوردها مسلم في صحيحه فيما يرفع أولًا من عمل الليل أو عمل النهار، ففي حديث الباب قدم رفع "عمل الليل قبل عمل النهار"، وبهذا يكون تقدير المعنى أن عمل الليل يرفع قبل أن يشرع العامل في عمل النهار أو قبل أن يصدر عنه ذلك (التوربشتي، 2008، 57/1)، أما الرواية الثانية التي أخرجها الإمام مسلم فقد أكدت رفع "عمل النهار بالليل، وعمل الليل بالنهار"[(1)]، وبهذا يكون تقدير المعنى أنه ﷻ يرفع أعمال النهار بعد انقضائه في أول الليل الذي بعده، ويرفع إليه عمل الليل بعد انقضائه في أول النهار الذي بعده (النووي، 1392، 13/3، والسيوطي، 1996، 225/1)، ويحسم هذه المسألة حديث النبي عليه الصلاة والسلام الذي بين فيه أن الملائكة هم الذين يقومون برفع الأعمال وذلك في صلاتي العصر والفجر قائلًا: "**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ، مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلاَةِ الْفَجْرِ وَصَلاَةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ فَيَسْأَلُهُمْ رَبُّهُمْ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ، كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي فَيَقُولُونَ تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ**"[(2)].

حديث رفع الأعمال الأسبوعي: أخرج الإمام مسلم عن أبي هريرة رفعه مرة قال: "**تعرض الأعمال في كل يوم خميس واثنين فيغفر الله في ذلك اليوم لكل امرئ لا يشرك بالله شيئاً، إلا امرأ كانت بينه وبين أخيه شحناء فيقال: اركوا هذين[(3)] حتى يصطلحا اركوا هذين حتى يصطلحا**"[(4)].

وحديث الرفع السنوي للأعمال: ورد في سنن النسائي ومسند الإمام أحمد عن أسامة بن زيد قال: قلت: يا رسول الله لم أرك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان قال: "**ذلك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين فأحب أن يرفع عملي وأنا صائم**"[(5)].

---

(1) أخرجه مسلم في صحيحه (162/1) حديث (179).
(2) أخرجه البخاري في صحيحه (126/9) حديث (7429).
(3) **اركوا هذين:** أي أخروا، يقال: ركاه يركوه ركوا إذا أخره. انظر: صحيح مسلم (1987/4).
(4) أخرجه مسلم في صحيحه (1987/4) حديث (2565).
(5) أخرجه النَّسَائي في سننه (201/4) حديث (2357)، وأحمد في مسنده (85/36) حديث (21753)، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن.

وبالنظر إلى ما سبق من تعارض وقت رفع الأعمال إلى الله، أجاب الإمام السندي عن ذلك قائلاً: "يحتمل أمران:

أحدهما- أن أعمال العباد تعرض على الله ﷻ كل يوم ثم تعرض عليه أعمال الجمعة في كل اثنين وخميس، ثم تعرض عليه أعمال السنة في شعبان فتعرض عرضًا بعد عرض ولكل عرض حكمة يطلع عليها من يشاء من خلقه أو يستأثر بها عنده مع أنه ﷻ لا يخفى عليه من أعمالهم خافية.

والآخر- أن المراد أنها تعرض في اليوم تفصيلًا، ثم في الجمعة جملةً أو بالعكس". (السندي، 1986، 202/4، والزرقاني، 2003 421/4).

وبثبوت مسألة رفع الأعمال إلى الله تتجلى لنا الحكمة المرادة من تأكيد ذلك، وهي مراقبة العبد لربه، خاصةً ما جاء في حديث الباب من مسألة رفع الأعمال اليومية التي تعد ثمرة البناء الإيماني الذي يؤسس له الحديث، فنفى النوم عن الله وقيامه بالقسط ورفعه لأعمال الليل والنهار كل ذلك يعزز من رقابة العبد لربه "ويحرك في الإنسان حب العمل والإقبال على الله ﷻ" (البدر، 2003، ص106-107)، وذلك مصداق قوله عندما سئل عن الإحسان فأجاب قائلاً: "**أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ**"[(1)].

المطلب الثالث- قوله: "حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه":

يتجلى في حديث الباب مفهوم الإيمان القائم على الاعتقاد والعمل، حيث يشكل تنزيه الباري عن النوم وقيامه بالقسط الجانب الاعتقادي الذي يعد دافعًا لإتقان العبد لأعماله التي ترفع إلى الله، وقد تجدد هذا المعنى في الشطر الأخير من الحديث، وهو ما سنتناوله من خلال الآتي:

المقصد الأول- قوله: "حجابه النور"، وفي رواية: "النار":

يتضمن قوله (حجابه النور) الحديث عن الآتي:

أولًا- ثبوت الحجاب: أشار القرآن لمسألة احتجاب الباري عن خلقه في قوله:﴿**فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا**﴾[الأعراف:143]، "فتجليه للجبل يدل على أنه محتجب بحجاب كشف منه ما جعله دكاً" (الغنيمان، 2001، 154/2)، كذلك نصت السنة على مسألة الحجاب كما في قوله: "**فَيَكْشِفُ الْحِجَابَ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ** ﷻ"[(2)]، وحديث الباب الذي ثبت فيه أن حجابه النور وفي الرواية الثانية النار.

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه (19/1) حديث (50).
(2) أخرجه مسلم في صحيحه (163/1) حديث (181).

ثانيًا– معنى الحجاب: جاءت مسألة احتجاب الباري عن خلقه في سياق الحديث عن امتناع رؤيته ﷻ، وبالرغم من إثبات الأشاعرة والسلف لرؤية الله خلافًا للمعتزلة التي أثبتت الرؤية القلبية لا البصرية إلا أنهم – أي الأشاعرة والسلف – قد اختلفوا في مفهوم الحجاب، وذلك على النحو الآتي:

1– أرجع الأشاعرة مفهوم الحجاب إلى الخلق، **قال ابن فورك:** "اعلم أن كل ما ذكر فيه الحجاب من أمثال هذا الخبر فإنما يرجع معناه إلى الخلق؛ لأنهم هم المحجوبون عنه بحجاب يخلقه فيهم" (ابن فورك، 1985، ص213، 214)؛ فهي "ليست حجبًا لأنفسها ووجودها، وإنما حجبت الخلق عن ذلك فِعلُ الله وإرادته ومشيئته وقدره...، وهذا مذهب أهل الحق...، فأبان ﷺ أن حَجْبَ الله لأبصار خلقه بمشيئته وخلقه، لا أنه يحجبه شيء" (القاضي عياض، 1998 ، 537/1)، وما حملهم على ذلك مبدأ تنزيه الباري عن الجسمية، فالحجاب كما عرفه الرازي بأنه "الجسم المتوسط بين جسمين آخرين" (فخر الدين الرازي، 2001، ص:132)، والباري منزه عن ذلك المعنى لذا "لا يجوز أن يكون الله محتجبًا ولا محجوبًا لاستحالة كونه جوهرًا أو جسمًا محدودًا؛ لأنَّ ما يستره الحجاب أكبر منه ويكون متناهيًا محاذيًا جائزًا عليه المماسة والمفارقة" (ابن فورك، 1985، ص213، 214)، ولا شك أن هذا المعنى منتفٍ عن الله ﷻ.

2– وقف أهل السنة في هذه المسألة عند النصوص الصحيحة الثابتة في الكتاب والسنة، فأثبتوا احتجاب الله "**بالنور وبالنار وبما شاء من الحجب**" (الغنيمان، 2001، 132/2)، التي لا يعرف قدرها، ولا يعلم كيف هي غير الذي أحاط بكل شيء علمًا. (الدارمي، 1995، ص73).

ثالثًا– عدد الحجب: اختلف العلماء في عدد الحجب التي احتجب الله بها:

- قال النبي ﷺ: "**دون الله تبارك وتعالى سبعون ألف حجاب من نور وظلمة**" [1].
- قال ابن عمر: "**احتجب الله من خلقه بأربع بنار وظلمة ونور وظلمة**". (الدارمي، 1995، ص72).
- قال ابنُ جُرَيْج: "**النَّارُ حجابٌ من الحُجُبِ وهي سبعةُ حُجُبٍ؛ حجاب العزة، وحجاب الملك، وحجاب السلطان، وحجاب النار، وحجاب النور، وحجاب الغمام، وحجاب الماء**". (القرطبي، 2003، 159/13).

---

(1) أخرجه ابن أبي عاصم في السنة (367/2) حديث (788)، وقال: إسناده ضعيف موسى بن عُبَيْدة وهو الرَّبذي ضعيف، وسائر رواته ثقات، مسند أبو يعلى الموصلي: أبو يعلى الموصلي (520/13) حديث (7525)، وقال الشيخ حسين سَلِيم أسد: إسناده ضعيف.

وعلى الرغم من تضعيف العلماء لسند الحديث آنف الذكر إلا أن معناه صحيح، حيث تعددت أقوال العلماء في عدد تلك الحجب التي احتجب بها الباري عن خلقه منها النور والنار والكبرياء وغيرها مما ثبت في السنة، قال القاضي عياض: "والحجب وتكثيرها في غير هذا الحديث من النور والنار والظلمة والماء مما جاء في أحاديث أخر" (القاضي عياض، 1998 537/1)، صحيحة كما جاء في حديث الباب.

جاء في الرواية الأولى لحديث الباب أن حجاب الباري هو النور وفي الثانية النار، هذا وقد أرجع العلماء هذا الاختلاف إلى تردد الرواة (ابن تيمية، 2005، 387/6)، واختلفوا في ترجيح إحدى الروايتين:

- رجَّحَ ابن القيم رواية النار قال رحمه الله: "النور الذي احتجب به سمي نورًا ونارًا...، فإنَّ هذه النار هي نور، وهي التي كلَّم اللهُ كليمَهُ موسى فيها، وهي نارٌ صافيةٌ لها إشراقٌ بلا إحراق". (ابن تيمية، 2005، 387/6).
- بينما رجَّحَ ابنُ عثيمين روايةَ النور قال رحمه الله: "والصواب (حجابه النور)، والشك في قوله: (أو النار) لعله تطرق إلى الراوي وهم من قوله ﷺ: (لأحرقت سبحات) وصوابه الرواية (حجابه النور). (ابن عثيمين، 2008، 383/1).
- أما ابن جريج فقد سوى بينهما قائلًا: "فكانت النار نورًا؛ وإنما ذكره بلفظ النار؛ لأن موسى حسبه نارًا، والعرب تضع أحدهما موضع الآخر". (القرطبي، 2003، 159/13).

والذي يترجح لدينا أن كلتا الروايتين مقصودة لذاتها، وبهذا تكون من باب ذكر تنوع الحجب، إذ دلت الأحاديث الصحيحة أن الباري ﷻ قد احتجب بعدة حجب، ولا مانع من أن يكون النورُ حجابًا، والنارُ حجابًا آخر، علمًا بأنَّ "النور حجاب مخلوق، وهو غير النور الذي هو اسم من أسمائه أو صفة من صفاته". (الراجحي، بدون، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، http://www.sh-rajhi.com).

المقصد الثاني- قوله: "لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه":

لا شكَّ أن كل كلمة في حديث الباب تؤكد تنزيه الله، وتدعو إلى توحيده وعبادته، فنفى النوم تنزيه، وإثبات القسط ورفع الأعمال دعوة للتوحيد والعبادة الحقة، ثم احتجابه بالنور تنزيه له عما قد يتبادر إلى الذهن من معاني الجسمية وقدرة العبد على الإدراك والتخيل الناتجة عن رفع الأعمال، ثم تأتي خاتمة الحديث ليؤكد على التوحيد وبيان قدرة الخالق، الأمر الذي يدعو لتوحيد العبادة، فالحجاب الذي احتجب به الباري وهو النور ما هو إلا رحمة بالعباد؛ لأنه لو كشف لأهلكت عظمته

وجمال وجهه ما انتهى إليه بصره الذي لا يحده شيء، من هنا سنتناول خاتمة الحديث من خلال الآتي:

أولًا– المراد "بالسبحات": ذهب أهل اللغة إلى أن سُبُحات وجه الله بضم السين والباء أنواره وجلاله وعظمته، وهي في الأصل جمع سبحة، وقيل: أضواء وجهه، وقيل: سبحات الوجه محاسنه؛ لأنك إذا رأيت الحسن الوجه قلت: سبحان الله، وقيل: معناه تنزيه له أي سبحان وجهه.

وسبحان اسم علم لمعنى البراءة والتنزيه، ومن صفات الله ﷻ السُّبوح وهو الذي ينزه عن كل سوء؛ لأنه يسبح، وهي من أبنية المبالغة، والمراد بها التنزيه. (ابن منظور، بدون، 1916/3،1913، والفراهيدي، بدون، 239/1).

لم يبتعد شُرَّاحُ الحديث عن المعنى اللغوي لمعنى سبحات:

- **قال القاضي عياض:** "السبحات جمع سبحة، وهي النور والجلال وما في معناها من البهاء والجمال والكبرياء والعظمة ونعوتِ التعالي". (القاضي عياض، 1998، 536/1، والنووي، 1392، 14/3).
- **وقال الحربي:** "سبحات وجهه نوره وجلاله وعظمته". (ابن قرقول، 2012، 439/5).
- **وقال البغوي:** "سبحات وجهه أي **جلالته** كذا فسرها أهل اللغة، وقال أبو عُبَيْد: نور وجهه، وَيُقَالُ: جلال وجهه، ومنها قيل: سبحان اللَّه، إنما هو تعظيم له وتنزيه، وقول سبحانك أي أنزهك يا ربِّ من كلِّ سوء". (البغوي، 1983، 174/1).
- **وقال بعض أهل التحقيق:** إنها الأنوار التي إذا رآها الراؤون من الملائكة سبحوا وهللوا لما يروعهم من جلال الله وعظمته". (التوربشتي، 2008، 58/1، والبيضاوي، 2012 103/1)، والطيبي، 1997، 550/2).

ثانيًا– المراد بـ "وجهه": اختلف العلماء في المراد بوجهه وذلك على ثلاثة أقوال:

الأول– أن المراد بوجهه هو المخلوق قال المازري: الهاء في وجهه تعود على المخلوق لا على الخالق، إذ الحجاب بمعنى الستر إنما يكون على الأجسام المحدودة، والباري جلت قدرته ليس بجسم ولا محدود، والحجاب في اللغة: المنع ومنه سمي المانع من الأمير حاجبًا؛ لمنعه الناس عنه...، والإنسان ممنوع من رؤية الخالق في الدنيا فسمى منعه حجابًا، ولما كان النور والنار مانعين في العادة من الإدراك وهما من أشرف الأشياء المانعة أخبر ﷺ أنه لو كشف عن النار والنور المانعين من الإدراك في العادة لأحرقت وجوه المخلوقين، وإن الباري سبحانه لا تقابله الأنوار وتقابل المخلوقين وتمنعهم من الرؤية. (القاضي عياض، 1998، 535/1، وابن فورك، 1985، ص216).

الثاني– أن المراد بوجهه ذات الباري قال النووي: "المراد بالوجه الذات" (النووي، 1392، 14/3)، وبهذا يؤول النووي صفة الوجه لله ﷻ بالذات العلية.

الثالث- أن المراد بوجهه صفة ثابتة لله تعالي: وقوفًا عند النصوص الصحيحة التي أثبتت لله صفة الوجه كقوله ﷻ: ﴿**وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ**﴾[الرحمن:27]، وحديث الباب الذي أثبتها "فصفةُ الوجه لله ﷻ هي صفة ثابتة بنص الكتاب وخبر الصادق الأمين، فيجب على كلِّ مسلم أن يقر بمدلول هذه الآيات والأحاديث، وهو أنَّ لله ﷻ وجهًا يليق بجلاله وكماله كسائر الصفات الثابتة" (البدر، 2003، ص105، 110)، "ولا يلزُم من إثباتنا له تشبيهه بخلقه، فأيُّ فرق بين إثباتنا له الذات، وبين إثباتنا له الوجه، فإن كان يلزم من الوجه التشبيه لزم من الذات أيضًا، لكن نقول: له ذاتٌ لا تُشبه الذوات، ووجهٌ لا يُشبه الوجوه، وبصرٌ لا يُشبه الأبصار، ويدٌ لا تُشبه الأيدي، وغيرُ ذلك من صفات الكمال". (الأثيوبي، 2006، 149/4).

المقصد الثالث- المراد بـ "ما انتهى إليه بصره من خلقه":

اختلف العلماء في ضمير: بصره، وينبني على ذلك اختلافهم في معنى لفظة (من) وذلك على قولين:

الأول- أن الضمير عائد على المخلوق قال الروياني: "ومنهم من جعل الهاء في بصره في قوله: "ما انتهي إليه بصره من خلقه" عائدةً على خلقه" (الروياني، 1416، 381/1 حديث:584)، وبهذا يكون "المراد ما انتهى بصرُهُ إلى الله ﷻ، أي كل من يراه يهلك، فكأنهم راعوا أنَّ الحجاب مانع عن أبصارهم" (السندي، بدون، 86/1-87)، وبهذا التأويل يكون معنى (مِنْ) للتبعيض أي أن فعل الإحراق مختصٌ ببعض الخلق الذين أبصروا سبحات وجه الله.

والآخر- أن الضمير في بصره عائد على الله ﷻ، وبهذا يكون الإحراق لجميع الخلق؛ لأنَّ بصره ﷻ محيط بجميع الكائنات وبهذا يكون معنى (مِنْ) لبيان الجنس لا للتبعيض (القاضي عياض، 1998، 536/1)، قال الغنيمان: "ومعلوم أن بصر الله ﷻ لا ينتهي دون شيء، ولا يحول دونه شيء، فهو بكلِّ شيء بصير، فلولا الحجاب الذي احتجب به لما بقي شيء من المخلوقات إلا ذاب واحترق". (الغنيمان، 2001، 155/2).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد: فهذا عرضٌ لأهم نتائج البحث وتوصياته، وهي على النحو التالي:

أولًا- النتائج:

1- يتسم منهج أهل السنة بالموضوعية في قبول الأخبار والاحتجاج بها خاصة فيمن تكلم بهم أهل الجرح والتعديل وذلك وفق شروط وضوابط تتفق مع أصول منهجهم المستمد من عموم الأدلة الشرعية.

2- قدم أهل السنة النص الشرعي الصحيح على العقل مؤكدين ضرورة إعمال جميع النصوص التي يوهم ظاهرها التعارض وذلك خلافًا لبعض المتكلمين الذين ردوا بعض تلك النصوص أو أهملوا بعضها.

3- أثبت أهل السنة صفات الله ﷻ كما جاءت في الكتاب والسنة دون تأويل أو تحريف لما دلت عليه تلك النصوص.

ثانيًا- التوصيات:

يوصي الباحثان بالآتي:

1- ضرورة دفع الادعاء بجمود العقيدة من خلال إعادة دراسة نصوص العقيدة وإبراز مفهوم الإيمان بشقيه: التصديق والعمل.

2- توعية الناس بكيفية التعامل مع السُّنَّة النبوية وضوابط فهمها فهمًا صحيحًا.

3- الاهتمام بدراسة الأحاديث الثابتة المشكلة في ظاهرها، وبيان الفهم الصحيح لها.

المصادر والمراجع:

1. إبراهيم بن محمد (1974). **تفسير أسماء الله الحسنى**. دمشق: دار الثقافة العربية.
2. الأثيوبي، محمد بن علي (2006). **مشارق الأنوار الوهاجة ومطالع الأسرار البهاجة في شرح سنن الإمام ابن ماجه**. (ط1). الرياض. المملكة العربية السعودية: دار المغني.
3. الآجُرِّي، محمد بن الحسين (1999). **الشريعة**. (ط2). الرياض. السعودية. دار الوطن.
4. أحمد بن حنبل (2001). **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة.
5. الألباني، محمد ناصر الدين بن نوح (بدون). **صحيح الجامع الصغير وزياداته**. بيروت: المكتب الإسلامي.
6. البخاري، محمد بن إسماعيل (1422هـ). **الجامع المسند الصحيح**. (ط1). بيروت. دار طوق النجاة.
7. البدر، عبد الرزاق بن عبد المحسن (2003). **تذكرة المؤتسي شرح عقيدة الحافظ عبد الغني المقدسي**. (ط1). الكويت: غراس للنشر والتوزيع.
8. البزار، أحمد بن عمرو (1988). **مسند البزار**. (ط1). المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.
9. البَغَوِي، الحسين بن مسعود (1983). **شرح السنة**. دمشق. بيروت: المكتب الإسلامي.
10. البيضاوي، عبد الله بن عمر (2012). **تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة**. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
11. البيهقي، أحمد بن الحسين (1993). **الأسماء والصفات**. (ط1). جدة. المملكة العربية السعودية: مكتبة السوادي.
12. التبريزي، محمد بن عبد الله (1985). **مشكاة المصابيح**. (ط3). بيروت: المكتب الإسلامي.
13. الترمذي، محمد بن عيسى (1975). **سنن الترمذي**. (ط2). مصر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي.
14. التميمي، محمد بن خليفة (1999). **معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى**. الرياض: أضواء السلف.
15. التُّورِبِشْتِي، فضل الله بن حسن (2008). **الميسر في شرح مصابيح السنة**. (ط2). مصر: مكتبة نزار مصطفى الباز.
16. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (2005). **مجموع الفتاوى**. (ط3). مصر: دار الوفاء.
17. الجرجاني، على بن محمد (1985). **التعريفات**. بيروت: مكتبة لبنان.
18. ابن حبان، محمد (1998). **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**. (ط1)، بيروت: مؤسسة الرسالة.

19. ابن حبان، محمد (1993). **صحيح ابن حبان.** (ط2). بيروت: مؤسسة الرسالة.
20. ابن حجر، أحمد بن علي (1415هـ). **الإصابة في تمييز الصحابة.** (ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
21. ابن حجر، أحمد بن علي (1983). **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس.** (ط1). عمان: مكتبة المنار.
22. ابن حجر، أحمد بن علي (بدون). **تقريب التهذيب**. الرياض. السعودية: دار العاصمة.
23. ابن حجر، أحمد بن علي (1379هـ). **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. بيروت: دار المعرفة.
24. ابن خُزَيْمَة، محمد بن إسحاق (1994). **التوحيد وإثبات صفات الرب.** (ط5). الرياض. السعودية: مكتبة الرشد.
25. الخطابي، حمد بن محمد (1982). **غريب الحديث**. دمشق. دار الفكر.
26. الخيرآبادي، أبو الليث محمد (2009). **معجم مصطلحات الحديث وعلومه وأشهر المصنفين فيه.** (ط1). الأردن: دار النفائس.
27. الدَّارمي، عثمان بن سعيد (1995). **الرد على الجهمية.** (ط2). الكويت: دار ابن الأثير.
28. أبو داود الطيالسي، سليمان بن داود (1999). **مسند أبي داود الطيالسي.** (ط1). مصر: دار هجر.
29. الدمشقيّ، إبراهيم بن محمد (بدون). **البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف**. بيروت: دار الكتاب العربي.
30. الدينوري، أحمد بن مروان (1419هـ). **المجالسة وجواهر العلم. البحرين:** جمعية التربية الإسلامية. بيروت. لبنان: دار ابن حزم.
31. الذهبي، محمد بن أحمد (1985). **سير أعلام النبلاء.** (ط3). بيروت: مؤسسة الرسالة.
32. الذهبي، محمد بن أحمد (1412هـ). **الموقظة في علم مصطلح الحديث.** (ط2) حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية.
33. الراجحي، عبد العزيز بن عبد الله (بدون). **شرح العقيدة الطحاوية.** (وهو عبارة أشرطة مفرغة ضمن الدورة العلمية التي أقيمت بجامع شيخ الإسلام ابن تيمية).
34. الراجحي، عبد العزيز بن عبد الله (بدون). **شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري**. موجود على موقع الشيخ: (http://www.sh-rajhi.com)
35. الرازي، فخر الدين (2001). **أساس التقديس**. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.
36. الروياني، محمد بن هارون (1416هـ). **مسند الروياني.** (ط1). القاهرة: مؤسسة قرطبة.
37. أبو زرعة ابن العراقي، أحمد بن عبد الرحيم (1995). **المدلسين.** (ط1). مصر: دار الوفاء.
38. أبو زهرة، محمد (بدون). **تاريخ المذاهب الإسلامية**. القاهرة: دار الفكر العربي.

39. ابن سعد، محمد (1968). **الطبقات الكبرى**. (ط1). بيروت: دار صادر.
40. السّعدي، عبد الرحمن بن ناصر (1421هـ). **تفسير أسماء الله الحسنى**. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 112.
41. سفر الحوالي (1999). **ظاهرة الإرجاء في الفكر الإسلامي**. (ط1). دار الكلمة.
42. السندي، محمد بن عبد الهادي (بدون). **حاشية السندي على سنن ابن ماجه (كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه)**. بيروت: دار الجيل.
43. السندي، محمد بن عبد الهادي (1986). **حاشية السندي على سنن النسائي**. (ط2). حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.
44. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (بدون). **أسماء المدلسين**. (ط1). بيروت: دار الجيل.
45. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (1996). **شرح السيوطي على مسلم**. (ط1). المملكة العربية السعودية: دار ابن عفان للنشر والتوزيع.
46. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (1994). **عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْنَد الإمَام أَحْمد**. بيروت. لبنان: دار الجيل.
47. الشعراوي، محمد متولي (بدون) . **أسماء الله الحسنى**. مطبوعات أخبار اليوم. 6 أكتوبر.
48. الشنقيطي، محمد الحسن (بدون). **سلسلة الأسماء والصفات**.
49. الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم (1992). **الملل والنحل**. (ط2). بيروت: دار الكتب العلمية.
50. أبو الشيخ الأصبهاني، عبد الله بن محمد (1408هـ). **العظمة**. (ط1). الرياض: دار العاصمة.
51. صديق، يوسف محمد (1990). **الشرح والتعليل لألفاظ الجرح والتعديل**. (ط1). الكويت: مكتبة ابن تيمية.
52. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن (1406هـ). **معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)**. بيروت: دار الفكر المعاصر. دمشق: دار الفكر.
53. الطبراني، سليمان بن أحمد (1415هـ). **المعجم الأوسط**. القاهرة: دار الحرمين.
54. الطبراني، سليمان بن أحمد (1985). **المعجم الصغير**. (ط1). بيروت: المكتب الإسلامي. عمان: دار عمار.
55. الطيبي، الحسين بن عبد الله (1997). **شرح الطيبي على مشكاة المصابيح**. (ط1). مكة المكرمة. الرياض: مكتبة نزار مصطفى الباز.
56. عاشور، سعد (2006). **التبيان شرح أركان الإيمان**. (ط1). غزة: مكتبة دار المنارة.
57. ابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو (1980). **السنة**. (ط1). بيروت: المكتب الإسلامي.
58. عبد الله بن أحمد بن حنبل (1986). **السنة**. (ط1). الدمام: دار ابن القيم.

59. عبد بن حُمَيد (2002). **المنتخب من مسند عبد بن حميد.** (ط2). الرياض. السعودية: دار بلنسية للنشر والتوزيع.

60. ابن عثيمين، محمد بن صالح (2008). **شرح صحيح مسلم.** (ط1). القاهرة: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع.

61. ابن أبي العز، على بن محمد (بدون). **شرح العقيدة الطحاوية.** بيروت: مؤسسة الرسالة.

62. أبو عوانة الإسفراييني، يعقوب بن إسحاق (1998). **مستخرج أبي عوانة.** (ط1). بيروت: دار المعرفة.

63. الغنيمان، عبد الله بن محمد (2001). **شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري.** (ط2). الرياض. السعودية: دار العاصمة للنشر والتوزيع.

64. الفراهيدي، الخليل بن أحمد (بدون). **كتاب العين.** دار ومكتبة الهلال.

65. ابن فورك، محمد بن الحسن (1985). **مشكل الحديث وبيانه.** (ط2). بيروت: عالم الكتب.

66. القاضي عِيَاض بن موسى (1998). **إِكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم.** (ط1)، مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

67. القرطبي، محمد بن أحمد (1425هـ). **التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة.** (ط1). الرياض: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع.

68. القرطبي، محمد بن أحمد (2003). **الجامع لأحكام القرآن.** الرياض. المملكة العربية السعودية: دار عالم الكتب.

69. ابن قرقول، إبراهيم بن يوسف (2012). **مطالع الأنوار على صحاح الآثار.** (ط1). دولة قطر. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

70. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (1425هـ). **بدائع الفوائد.** (ط1). مكة المكرمة: دار عالم الفوائد.

71. الكفوي، أيوب بن موسي (1998). **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية.** (ط2). بيروت: مؤسسة الرسالة.

72. لاشين، موسى شاهين (2002). **فتح المنعم بشرح صحيح مسلم.** (ط1). مصر: دار الشروق.

73. ابن ماجه، محمد بن يزيد (بدون). **سنن ابن ماجه.** بيروت: دار الفكر.

74. المباركفوري، محمد عبد الرحمن (بدون). **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي.** بيروت: دار الكتب العلمية.

75. محمد بن عبد الباقي (2003). **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك.** (ط1). القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

76. المزي، يوسف بن عبد الرحمن (1980). **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**. (ط1). بيروت: مؤسسة الرسالة.

77. مسلم بن الحجاج النيسابوري (1991). **صحيح مسلم**. (ط1). القاهرة: دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابي الحلبي وشركاه–. بيروت: دار الكتب العلمية.

78. مسلم بن الحجاج النيسابوري (بدون). **صحيح مسلم**: بيروت: دار إحياء التراث العربي.

79. الملا علي القاري (2002). **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**. (ط1). بيروت. لبنان: دار الفكر.

80. ابن الملقن، عمر بن علي (2008). **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**. (ط1). دمشق. سوريا: دار النوادر.

81. ابن مَنْدَه، محمد بن إسحاق (2002). **التوحيد ومعرفة أسماء الله وصفاته على الاتفاق والتفرد**. (ط1). المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم. سوريا: دار العلوم والحكم.

82. ابن منظور، محمد بن مكرم (بدون). **لسان العرب**. القاهرة: دار المعارف.

83. النسائي، أحمد بن شعيب (1423هـ). **ذكر المدلسين**: (ط1). مكة المكرمة: دار عالم الفوائد.

84. النسائي، أحمد بن علي (1986). **سنن النَّسائي (المجتبى من السنن)**. (ط2). حلب. سوريا: مكتب المطبوعات الإسلامية.

85. أبو نُعَيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (1996). **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم**. (ط1). بيروت. لبنان: دار الكتب العلمية.

86. النووي، يحيى بن شرف (1392هـ). **شرح النووي على مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)**. (ط2). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

87. الهرري، محمد الأمين بن عبد الله (2009). مراجعة: لجنة من العلماء برئاسة هاشم مهدي. **الكوكب الوهاج شرح صحيح مسلم**. (ط1). الرياض: دار المنهاج. بيروت: دار طوق النجاة.

88. أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي (1984). **مسند أبي يعلى**. (ط1). دمشق: دار المأمون للتراث.